

النهوض بالمحاسبة الحكومية المعاصرة في العراق باستخدام تكنولوجيا المعلومات بين الواقع والطموح (بحث تطبيقي في جامعة ديالى 2018)

م.م. فيصل سرحان عبود العزاوي م.م. محمد نوري فرحان م.د. نادية مهدي عبد القادر

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة ديالى

المهندس. إبتهاال منعم حميد

جامعة بغداد

المستخلص

يأخذ القطاع الحكومي حيزاً كبيراً في الدول ويمثل دوراً بارز الأهمية في مواجهة التحديات والتكيف للتغيرات المهمة والضرورية التي تحدث اليوم ومنها استخدام الحاسوب الإلكتروني. حيث يُعد الحاسوب الإلكتروني من متطلبات تكنولوجيا العصر الحديث في مختلف مجالات العلوم ومنها العلوم المحاسبية، لأنها تستمد كيائها ومضمونها من روح المجتمع وعقليته بجميع فروعها ونخص بالذكر موضوع البحث النظام المحاسبي الحكومي لما له من أثر في التخطيط والتنفيذ المالي ولاسيما في إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة بجانبها النفقات والإيرادات.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة الحكومية المعاصرة، تكنولوجيا المعلومات

Abstract

That the government sector takes a big place in the countries and represents a significant role in the face of challenges and adaptation to the important and necessary changes that occur today, including the use of electronic. The electronic computer is a requirement of modern technology in various fields of science, including accounting. Because it derives its entity and content from the spirit of society and its mentality in all its branches, especially the subject of the research system of government accounting. Because of its impact on the planning and financial implementation, especially in the preparation and implementation of the State budget, along with expenditure and revenue.

المقدمة

يحتل موضوع الحاسوب أهمية كبيرة في كافة المجالات ومنها مجال تحديد المحاسبة الحكومية خصوصاً بعد كبر حجم الوحدات الحكومية وتعدد أنشطتها وتشعبها وازدياد حاجة المستفيدين إلى بيانات دقيقة وسريعة عن أوجه النشاط المختلفة في الوحدة الحكومي، حيث أصبح من الضروري لأي وحدة حكومية مهما صغر حجمها الاستفادة من النظم الالكترونية المتعددة لأداء وظائفها المحاسبية على اكمل وجه.

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بالقصور لأساليب وإجراءات النظم المحاسبي الحكومي المتبع في وحداتنا الحكومية ومنها جامعة ديالى والكلية التابعة لها للاستخدامات الحديثة لنظم تكنولوجيا المعلومات في المجال المحاسبي رغم أن هذا الاستخدام يعد من أهم سمات العصر الحديث وفي كل المجالات.

ثانياً: أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من الآتي:

- 1- التأكيد المستمر لديوان الرقابة المالية على ضرورة الاهتمام بأثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في مهنة المحاسبة والتدقيق وما يرتبط بها والتوصية بأن يلقى هذا الموضوع اهتمام الباحثون والمستخدمين.
- 2- التطور الكبير في استخدام تكنولوجيا المعلومات في كافة المجالات وفي المجال المحاسبي واعتبار هذا التطور من سمات العصر الحاضر
- 3- أهمية النظم المحاسبي الحكومي في مختلف الوحدات الحكومية ودورها في حماية أموال وموجوداتها وضمان دقة وزيادة هذه الأهمية في ظل استخدام الحاسوب.
- 4- أهمية الجامعة ودورها الريادي الذي تلعبه في خدمة المجتمع والمساهمة بحل مشكلاته الاقتصادية والاجتماعية ودورها في رفد مشاريع التنمية.

ثالثاً: هدف البحث:

- 1- بيان مجال تطبيق استخدام تكنولوجيا المعلومات بالوحدة الحكومية.
- 2- بيان أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في النظم المحاسبي الحكومي في جامعة ديالى والكلية التابعة لها.

رابعاً: فرضية البحث:

- 1- استخدام تكنولوجيا المعلومات أكثر ملائمة للإجراءات المطلوبة في النظم المحاسبي الحكومي المعاصر.
- 2- استخدام تكنولوجيا المعلومات لا يؤثر في المفهوم والأهداف والعناصر.

1- المنهج الوصفي: لتحقيق غايات ومقاصد البحث تم الاستعانة بالمراجع المتاحة من كتب وبحوث ودراسات عربية وأجنبية ذات فائدة في مجال البحث.

2- المنهج التطبيقي: تمت دراسة النظام المحاسبي الحكومي في ضوء البيانات التي تم الحصول عليها من جامعة بابل وكذلك من خلال المقابلات الشخصية مع مدير القسم المالي ومسؤولي الشعب المالية في الكليات ذات العلاقة.

1-1- مفهوم المحاسبة الحكومية المعاصرة: تعد المحاسبة الحكومية من أقدم فروع الدراسة في المحاسبة، فهي ولدت يوم وجدت الدولة، وتطورت بتطور المعاملات المالية والإقتصادية حتى يمكن التغلب على كل عقبة من العقبات التي واجهت الدولة في إدارة شؤونها المالية، فتطورت المحاسبة الحكومية تاريخياً وفقاً للحاجة لها بوصفها مصدراً للمعلومات، فكانت في بدايتها أداة تذكيرية عندما مارست الحضارات القديمة النشاط الإقتصادي، فكان لابد من وجود نظام مالي للدول التي ظهرت آنذاك لتسجيل مصروفاتها وإيراداتها من رواتب للجند ونفقات بناء المعابد والقصور والأهرامات وضرائب وغرامات. وإن ما جاء به القرآن المجيد من آيات كريمة تدل على قدم المحاسبة الحكومية وتطورها في حقبة من الزمن خير دليل على ذلك، فقد قال الله عز وجل: ((يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَتَيْنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عَجَلَاتٍ وَسَبْعٍ سُنْبُلَاتٍ خَضَرٍ وَأَخَرٍ يَتَّبِعُ لَعَلَّهُمْ يَظُنُّونَ(46) قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرَوْهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ(47) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ مَبِيعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لِنَافٍ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَخْتِثُونَ(48) ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغْلُثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ(49))) (سورة يوسف ، الآيات : 46-49). أن أول ظهور للموازنة كملت في زمن النبي يوسف (عليه السلام) وخير شاهد هو القرآن الكريم، عندما ذكر خزن ما زرع في المبعع سنين في مخازن ليكون أبقي له وأبعد عن إسراع الفساد إليه من تبذير وضياح إلا المقدار الذي تكلونه الذي يكون قليلاً جداً دون إسراف لأجل الانتفاع منه في السنوات السبعة المتواليات(ابن كثير، تفسير 2 : 418)، ويقول البري جل وعلا : ((وَقَالَ الْمَلِكُ أَتُؤْنِسُ بِيهِ اسْتَخْلَصْنَاهُ لِتَقْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدِينَا مَكِينٌ أَمِينٌ(54) قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي خَفِيفٌ غَلِيمٌ(55))) (سورة يوسف، الآيات: 54-55). إن نشوء وتطور المحاسبة الحكومية كان مع نمو وتطور الحضارة البشرية وصاحبها ظهور الدولة وتزايد أنشطتها الإدارية والسياسية والإقتصادية، فالدولة كلما زادت من تدخلها الإقتصادي والإجتماعي كلما أثر ذلك على المحاسبة الحكومية في زيادة أهميتها ودورها في تنظيم وضبط إيرادات ومصروفات موازنتها وهذا ما يوضح الأساس العلمي للمحاسبة الحكومية في تعاطف دور الدولة وتدخلها في الإقتصاد الكلي (العبيدي، 1985 : 73). فالمحاسبة الحكومية هي أداة هامة لخدمة الإدارة المالية العامة للدولة لتحقيق أهدافها، فوظائفها تشكل ركناً أساسياً من أركان الإدارة المالية العامة للنشاط الحكومي في فرض الرقابة على الأموال العامة إنفاقاً وتحصيلاً، وإنها أصبحت أداة مهمة لتقييم أداء الحكومة ومصدراً مهماً للبيانات اللازمة لأغراض التخطيط الإقتصادي والمالي والإجتماعي.

1-2 وظائف المحاسبة الحكومية المعاصرة على الرغم أن التقنيات أخذت أشكالاً واسعة ومتنوعة، نجد أن المحاسبة الحكومية في الدول ذات الإقتصاديات المخططة مركزياً (ومنها العراق) كانت لها الوظائف الآتية: (بريمكاند، 1999: 82)

1. تسجيل تفصيل المعاملات المالية التي تتم في الوحدات الحكومية، وحصر ما يستحق للدولة على الأفراد من ضرائب ورسوم أو أية واردات أخرى أو ديون والعمل على تحصيلها.
 2. أداة لفرض رقابة على الأنشطة التي تقوم بها الوحدات الحكومية وما ينجم عنها من أنشطة مالية ونقدية لمنع الغش أو الإختلاس أو الهدر أو التبذير وكشف ما يقع منها فوراً.
 3. تقديم المعلومات الضرورية لأغراض التحليل المالي والرقابية والسيطرة على تنفيذ موازنة الدولة وحماية أموال الموازنة من خلال ضمان صحة إستخدام هذه الأموال، وتأمين الإستفادة القصوى من الأموال والمصادر المالية المتاحة للوحدات الحكومية بواسطة الموازنة.
 4. أداة لتجهيز المعلومات وما يتطلبه ذلك من دقة في إعداد التقارير المالية ومن سرعة في تقديمها إلى الجهات التشريعية والتنفيذية وأجهزة التخطيط الإقتصادي والمالي المركزية، لمساعدتها في تأمين دقة وصواب إتخاذ الإجراءات وإصدار القرارات المناسبة من قبلها (هذه الجهات) في الأوقات المناسبة.
 5. بيان المركز المالي للدولة في نهاية السنة المالية بعد إعداد الحسابات الختامية.
 6. تسجيل وحفظ البيانات الإقتصادية الكلية بما في ذلك حجم الإنتاج والإنتاجية والطاقة المحددة.
- إن المبرر لذلك، هو أن أهداف المحاسبة الحكومية كانت لمساعدة تخصيص الأموال والإدارة المالية للمسئولة المتعلقة بها في الموازنة. إن التطورات التي حدثت في السنين القليلة الماضية ومساهمة عدد من الأحداث الملموسة أدى إلى تحول وظائف المحاسبة الحكومية من الحالة التقليدية التي كانت عليها إلى حالة الحداثة لتفسير بها التغيرات التي تمر بها الدولة.

1-3- التطورات التي ساهمت في تفعيل وظائف المحاسبة الحكومية: هي (بريمكاند، مصدر سابق: 84):

1. زيادة حجم وتعقيد العمليات المالية الحكومية لأن الدولة إتجهت بشراء الآت معقدة وأستخدامها في شتى الأغراض
2. بدأت الإدارة الإقتصادية في عمل كثير من الطلبات على نوعية المعلومات المحاسبية وتوفرها في وقتها
3. أصبحت البيانات المحاسبية ضرورية لقياس أداء المؤسسات من أجل خدمة الهدف المباشر لصياغة السياسة والهدف الأوسع للمحاسبة الحكومية .
4. إن على المحاسبة الحكومية ألا تواجه فقط الإلتزامات القصيرة الأجل ولكن التي سترد في مرحلة متأخرة قادمة.
5. تطلب دور الإعانات الخارجية والشروط المتعلقة بها معايير حكومية مقبولة دولياً لحفظ الحسابات .
6. إن إستخدام تقنية الحاسوب في معالجة المعلومات المالية والمزايا المصاحبة لذلك، قد وضع وبقاعية نهاية الجدول حول الخلافات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص وعم إمكانية إستخدام تطبيقات المحاسبة التجارية على العمليات المالية التي تتم في القطاع الحكومي، فعلى الرغم من أن الوحدات الحكومية تختلف عن الوحدات الأخرى، إلا أنه يمكن وضع معايير خاصة بها لكي تعكس مختلف أساليب التطبيقات الحكومية. إن التطورات والأحداث التي ذكرت أعلاه أدت إلى تفعيل وظائف المحاسبة الحكومية، وأن هذا التفعيل كان

نتيجة لتحول المحاسبة الحكومية من الحالة التقليدية إلى حالة الحداثة التي تمر بها الدولة لتغير دورها في المجتمع نتيجة للظروف والتغيرات التي مرت وتمر بها الدولة.

1-4- أهم وظائف المحاسبة الحكومية المعاصرة هي:

1. حفظ السجلات لتسجيل كافة الصفقات والأحداث المالية التي تتم في الوحدات الحكومية للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات، ووضع نظام فعال لإدارة الموجودات لإدامتها وصيانتها وحمايتها، ومواجهة الإلتزامات الطويلة والمطلوبات المالية التي سترد إلى الوحدة. فضلاً عن أنها أداة لغرض الرقابة على الأنشطة التي تقوم بها الحكومة ووحداتها، فإنها تمكن المواطنين والجهات المختصة من إجراء المساءلة تجاه الحكومة بصورة علنية.
2. تمكين الجهات المختصة من إجراء دراسة إقتصادية على ما تؤديه الوحدات الحكومية المختلفة من خدمات من حيث تكلفتها وعوائدها، وذلك عن طريق البيانات التي توفرها الحسابات بعد تبويبها وتحليلها بما يمكن من تحقيق هذا الهدف.
3. توفير البيانات التي تمكن من وضع معدلات نمطية لكل نوع من أنواع المصروفات، الأمر الذي تستطيع معه الإدارات الحكومية وضع تقديرات السنوات المقبلة على قدر كبير من الدقة من ناحية، وقياس مدى كفاءة تنفيذ الموازنة من ناحية أخرى باستخدام المعدلات المذكورة.
4. عرض التقارير المالية السنوية الشاملة (CAFR) للوحدات الحكومية ولعموم الحكومة (أي الحكومة ككل) بعد إعدادها وتدقيقها خلال فترة زمنية معينة بعد إنتهاء السنة المالية، باستخدام السياسات المحاسبية والأساس المحاسبي الذي يمكن من إعداد كل من تقارير المطابقة (Compliance Reports) وتقارير الأداء (Performance Reports) وتقارير الإدارات الحكومية (Departmental Reports) والتقارير المالية ذات الغرض العام (General Purpose Financial Reports).

1-5- الخصائص المميزة للمحاسبة الحكومية المعاصرة: لقد زاد اهتمام المنظمات والهيئات العلمية العالمية في السنوات الأخيرة من القرن الماضي بضرورة التركيز على الإصلاح والتطوير في مجال المحاسبة الحكومية وتحسين الإدارة المالية وخاصة في الدول النامية، وقد أوصت هذه المنظمات والهيئات بضرورة الربط بين التخطيط والموازنة والرقابة والنظام المحاسبي والربط بين الموازنة ودرجة أداء الأنشطة والبرامج الحكومية والعمل على التعاون بين الإدارات الحكومية لتطبيق الأساليب الحديثة في مجال المحاسبة الحكومية. ففي عام 1980 جاء النظام المحاسبي الحكومي الموحد للدول العربية بملامح تميز المحاسبة الحكومية عن المحاسبة في القطاعات الأخرى (جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1980 : 13)، بيّن بها الخدمة التي تقدمها المحاسبة الحكومية في تحقيق اغراض عديدة، مثل الخدمة في المساعدة على التنفيذ السليم للبرامج والمشاريع الاقتصادية التي تقوم بها الدولة، حيث أن الخدمات المقدمة من قبل الوحدات الحكومية أصبحت متعددة في الوقت الحاضر. لذا فإن الخصائص الرئيسة المميزة للمحاسبة الحكومية المعاصرة تتلخص في غرضين أساسيين هما :

1-5-1- اغراض الرقابة المركزية:

أ. ينبغي أن يصمم النظام المحاسبي الحكومي بما يتفق مع الهيكل القائم والمتطلبات الدستورية والقانونية الأخرى للدولة (السقا، السندي، 2010 : 11).

ب. ينبغي أن يرتبط النظام المحاسبي الحكومي بتصنيف الموازنة ارتباطاً كاملاً، لأن وظائف الموازنة والحسابات متكاملة، وتعد من العناصر الرئيسة للإدارة المالية العامة.

ت. ينبغي تنظيم الحسابات بطريقة توضح (المبيضين، 1999 : 34): مدى تحقيق الاهداف والموضوعات التي من أجلها أنفقت الاموال العامة، وتحديد المسؤولية بالنسبة للسلطات التنفيذية المسؤولة عن استخدام هذه الاموال في تنفيذ البرامج المقررة. الإيرادات المحصلة من المصادر المختلفة ومدى مطابقتها للتقديرات، ومواءمتها مع طبيعة النفقات العامة ومتطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية. التحقق من كفاية الاحتفاظ بالاموال العامة.

ث. ينبغي تطوير النظام المحاسبي بطريقة تسمح بالرقابة الادارية والاحصائية الفعالة على الاموال والعمليات وادارة البرامج والرقابة الداخلية والتقويم (الهو، 1998 : 11).

ج. ينبغي اعداد النظام المحاسبي بطريقة تسهل الرقابة الخارجية الفعالة بتوفير البيانات اللازمة لها.

1-5-2- الاغراض الادارية:

أ. ينبغي تطوير الحسابات حتى تصبح اداة فاعلة في (إسماعيل وكراجه، 1997 : 12): مساعدة المستويات الادارية المختلفة على التخطيط السليم للسياسات وتنفيذها. لبيان نتائج تنفيذ البرامج الحكومية المختلفة من الناحية المالية والاقتصادية، من حيث قياس الموارد وتحليلها وتحديد التكاليف والتوصل إلى نتائج العمليات (بيان العجز أو الفائض) بما يخدم تحقيق اغراض موازنة البرامج والاداء عند تطبيقها. للحكم اذا خدمة معينة تؤدي بأقل تكلفة.

ب. ينبغي تنظيم الحسابات بطريقة تمكن من تقديم المعلومات اللازمة للتحليل الاقتصادي وخدمة اهداف الحسابات القومية. فضلاً عن هذه الوظائف، فانه ينبغي تقديم تقارير مالية حكومية ذات غرض علم من قبل الوحدات الحكومية والحكومة ككل (Government - wide) وتكون هذه التقارير سنوية و / أو فصيلة، ان هذه التقارير المنشورة للجمهور لمساعدتهم على استنتاج الحقائق عن مالية الدولة بكل سهولة وبعبء عن الغموض. فقد لاحظ بيان المفاهيم GASB رقم (1) Objectives of Financial Reporting أن التقارير السنوية ينبغي أن تسمح للمستخدمين أن يقيموا مسؤولية الحكومة بمساعدتها في تحديد المطابقة والالتزام بالقوانين والقواعد والتعليمات ذات العلاقة المالية، لهذا السبب ولأسباب أخرى غيره، فان بيان المفاهيم هذا يطالب حكومات الولايات والوحدات الحكومية في الولايات المتحدة الامريكية، بالاستمرار بتقديم التقارير الحكومية ذات الغرض العام التي تحتوي على الكشوفات المالية التي تقدم معلومات عن نتائج العمليات لأنشطة واداء الوحدة الحكومية والحكومة ككل. ان الوحدات الخدمية غير الهادفة للربح (تطلق بحثنا هذا) هي وحدات القطاع الحكومي الممول مركزياً والمشمولة بالقانون رقم 107 لسنة 1985 قانون الموازنة العامة الموحدة للدولة كما حددها القانون والخاصة لاحكام قانون اصول المحاسبة العامة رقم 28 لسنة 1940 وقانون الموازنة العامة السنوي وتعليمات النظم المحاسبي اللامركزي الصادرة 1989 (دائرة المحاسبة، 1989: 1). وفي علم 1980 صدر بيان مفاهيم مجلس معايير المحاسبة المالية (Statement of FASB Concepts) رقم (4) بعنوان (Objectives of Financial Reporting by Nonbusiness Organizations) وهو يقصد بـ "Nonbusiness Organizations" المنظمات التي

لا تنتمي لقطاع الاعمال ليعني بها الوحدات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية الاخرى التي لا تهدف إلى تحقيق الارباح أن FASB يعتقد في بيان المفاهيم هذا، بأن التقرير المالية لهذه التنظيمات ينبغي أن تقدم معلومات تفيد في (2: Hay, 1989): اتخذت اقرارات المحددة الموارد، تقييم الخدمات والمقدرة على تزويد الخدمات، تقييم القيادة واداء الادارة، الموارد الاقتصادية والالتزام (المطابقة للأنظمة والقوانين والتعليمات) والموارد الصافية والتغيرات فيهم. بناءً على ذلك، فإن خصائص التنظيمات التي لا تنتمي لقطاع الاعمال هي: لا تهدف انشطتها إلى تحقيق ربح، لا توجد حقوق ملكية يمكن تداولها (مثل الاسهم والسندات)، الخضوع للقيود القانونية أو الشروط الخاصة، إن عدم امكانية مقابلة الايرادات بالمصروفات على حسب فروع النشاط أو الوحدات المزاوله له، أدى إلى عمومية ايرادات الحكومية وعمومية مصروفاتها، وإن مقابلة الايرادات بالمصروفات تقوم على اسس سنوية كل منهما، مواردنا يتم توفيرها من اشخاص أو جهات لا تتوقع الحصول على مقابل يوازي الموارد المساهم بها، أو المكلفين برعايتها.

1-6- خصائص الوحدات الحكومية (التي هي موضوع البحث)، فعلى الرغم من تبين حجم ونطاق هذه الوحدات، إلا أنها تتمتع بخصائص عامة تميزها عن التنظيمات في قطاع الاعمال:

أ. خدمة المواطنين: تستهدف هذه الوحدات خدمة المواطنين الذين يخضعون لسيادة الدولة. ولذلك يتم انشاء هذه الوحدات من الموارد السيادية للدولة. ففي العراق ثُمول هذه الوحدات من موارد الثروة الطبيعية بصفة اساسية ثم من الضرائب المجبة بصفة ثانوية، اما في الولايات المتحدة الامريكية فإن جميع المواطنين يساهمون في انشاء هذه الوحدات الحكومية عن طريق الضرائب التي تفرض عليهم. وعلى العكس من ذلك تنشأ التنظيمات في قطاع الاعمال بواسطة عدد محدود من الافراد وبناءً على اختيارهم ورغبتهم الشخصية (المعاضدي، 2006: 8)

ب. ديمقراطية الادارة: إن المقصود بديمقراطية الادارة هي وجود آلية تسمح بتقبل النقد والافصاح الكافي عن المعلومات، ولاشك أن ديمقراطية الادارة ينبغي أن تبدأ من الادارة العليا والتي لديها قدرة على احداث تغيير في المستويات الادارية الاخرى، فضلاً عن كونها قدوة لهذه المستويات، إلا أن ديمقراطية الادارة العليا قد لا تكون كافية وحدها لإحداث ديمقراطية في باقي المستويات الادارية والتي تكون قد جمعتها البيروقراطية، حتى فقدت قدرتها على الاستجابة لاي نقد حتى وان تقبلته من الناحية النظري. قد تصل الحالة فقد الوحدة الحكومية الاستجابة لاي اصلاحات ترد اليها في شكل تعليمات (احمد، 2002: 326). إن غياب ديمقراطية الادارة في الوحدة الحكومية احد الاسباب الجوهرية في ضعف نظامها المحاسبي، حتى لا يكون هناك اهتمام بجودة اداء الاعمال التي تقوم بها الوحدة الحكومية ومدى استفادة الجمهور من الخدمات المقدمة.

ت. غياب دافع الربح بصفة عامة: ان الوحدات الحكومية وهي تقدم خدماتها إلى المواطنين لا تسعى اصلاً لتحقيق الارباح، وان إستحصلت بعض الوحدات مبالغ نظير الخدمات التي تقدمها مثل الماء والكهرباء فهذه المبالغ هي رمزية مقابل تكلفة الخدمات التي توفرها الوحدات الحكومية. وعلى العكس من ذلك تعمل تنظيمات قطاع الاعمال بدافع الربح بصفة اساسية.

ث. الضرائب هي المصدر الرئيس للإيراد: تعد الضرائب والموارد السيادية الاخرى (مثل الثروات الطبيعية من نفط ومعدن ... الخ) هي المصدر الاساسي للإيرادات في الوحدات الحكومية، بينما الاموال المتولدة من المبيعات تعد المصدر الاساسي لإيرادات تنظيمات قطاع الاعمال.

ج. **الخضوع للقواعد القانونية:** تخضع الوحدات الحكومية للقواعد القانونية بدرجة كبيرة، مثل اجراءات اعداد الموازنة العامة وربط وجباية الضرائب أو الحصول على القروض. وعلى الرغم من أن تنظيمات قطاع الاعمال تخضع للقواعد القانونية السائدة في الدولة بدرجة أو باخرى، إلا أن ذلك يتم في نطاق النظام العام من دون تأثير مباشر على العمليات المالية لهذه التنظيمات.

ح. **المسؤولية عن الموارد:** عند اعداد التقارير المالية في الوحدات الحكومية يتم التركيز على مدى الالتزام بالمسؤولية عن الموارد المتاحة لتلك الوحدات. ومع أن هناك قسراً من المسؤولية في تنظيمات قطاع الاعمال، إلا أنها ليست على الدرجة نفسها الموجودة في الوحدات الحكومية (لارسن وموش، 1998 : 88) .

خ. **صعوبة قياس الاهداف:** تُعد المساهمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية أو التنمية الاقتصادية من الاهداف الرئيسة لنشوء الوحدات الحكومية، ومع ذلك فهناك صعوبة في قياس الاهداف الفرعية للوحدات الحكومية، وذلك نظراً لكون أنشطة الوحدة الحكومية في كثير من الحالات ليست ترجمة للاهداف أو لعدم تحديد اهداف الأنشطة الحكومية بدقة ووضوح، فتحديد الاهداف يُعد الاسهل الذي تقلس بموجبه النتائج، فبدون اهداف محددة تتعذر إمكانية قياس اداء الوحدات الحكومية ومستوى تنفيذ نشاطها، فمثلاً قد تعرض وتقدم المستشفيات خدمات علاجية بمستوى معقول، ولكنها مع ذلك لا تحدث أثراً ايجابياً في المجتمع، نظراً لان انتفاء الحاجة إلى العلاج تتوقف على الوقاية، كما هو الحال في برامج علاج البلهارزيا وغيرها من الوبئة، ويرجع ضعف أو غياب أثر الخدمات الصحية إلى غموض الهدف الذي تسعى اليه، وتختلط في حالات كثيرة الوسائل مع الاهداف كما هو الحال عند التعبير عن اهداف وزارة الصحة بأنها زيادة عدد الأسرة بالمستشفيات، رغم أن الحاجة إلى برامج الوقاية قد تكون أكثر تحقيقاً لاهداف وزارة الصحة والتي ينبغي صياغتها على أنها رفع المستوى الصحي للجمهور. فينبغي على النظام المحاسبي في الوحدة الحكومية أن يصبغ اهداف الادارة في شكل برامج وأنشطة ووحدات للاداء، لكن غموض الاهداف يدفع الادارة نحو اضعاف النظام المحاسبي، لكي لا يسمح باظهار معلومات عن الاهداف والبرامج والأنشطة ووحدات الاداء وبحيث لا يظهر سوء الادارة (احمد، مصدر سابق: 327).

د. **غياب عمل المنافسة:** إن الوحدات الحكومية لا تواجه قوى تنافسية، وانها تحصل على قدر كبير من إيراداتها إما اجباراً (Involuntarily) كما هو الحال عند فرض وجباية الضرائب أو تطوعاً (Voluntarily) كما هو الحال في الهبت، فهذه الوحدات الحكومية التي توفر الخدمات السيادية والاجتماعية والبنى التحتية لا توجد فيها ثمة علاقة بين ما يدفعه الفرد من ضريبة وما يحصل عليه من خدمات لان تقرير وفرض الضرائب على الافراد يتم وفقاً لقدرتهم على الدفع، بينما يتم حصولهم على الخدمات العامة وفقاً لحاجاتهم اليها. فضلاً عن أن إيرادات الثروة الطبيعية تسهم في تمويل قدر لا بأس به من الخدمات العامة، اذ تختلف الاهمية النسبية لكل من موارد الثروة الطبيعية والضرائب من دولة إلى اخرى وفقاً لامكانيات كل دولة وظروفها الاقتصادية والاجتماعية. اما الوحدات الحكومية التي توفر منافع الكهرباء والماء والاتصالات فهي تحصل على مقابل مباشر من المستفيدين من هذه المنافع، ومع ذلك لا يتوفر لهؤلاء المستفيدين في اغلب الاحوال مصادر بديلة للحصول على مثل هذه المنافع، وحتى إن توافرت مصادر بديلة فهي لا تشكل قوة منافسة، ولكنها تعد في بعض الاحوال طاقة مكملة في حالة عجز الوحدات الحكومية عن الوفاء بكل احتياجات المجتمع. إن قيام الحكومت بتوفير هذا النوع من المنافع العامة يعد تغليباً للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة المتمثلة في السعي نحو تحقيق الارباح، فالأولى تتبلور في توفير هذه المنافع بتكلفتها وقد

تتحمل الوحدات الحكومية خسائر نتيجة بيع المنفعة باقل من تكلفتها لاعتبارات اجتماعية، ففي مثل هذه الحالة يتم سداد عجز هذه الوحدات من الموارد السيادية (السلطان وابو المكارم ، 1990 : 30).

2- مفهوم وتعريف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاسبات واستخداماتها

2-1- مفهوم التكنولوجيا : ظهرت التكنولوجيا عندما بدأ الانسان بالعمل قبل ملايين السنين واختراعه لأدوات ثم بدأت سلسلة التطورات التي تخدم الإنسان عبر السنين الى ان وصل الى يومنا هذا (Parker, globalizatin and business practice:1998:521) ظهرت مصطلح التكنولوجيا نتيجة الثورة الصناعية التي بدأت عام 1920م عندما أطلق العالم فين (Fin) هذا الاسم عليه. ويعني هذا المصطلح تخطيط واعداد وتنفيذ وتقويم كامل للعملية من مختلف جوانبها ومن خلال وسائل تقنية متنوعة، تعمل معها وبشكل منسجم مع العناصر البشرية لتحقيق الأهداف (غنم، 2007)

2-2- تعريف التكنولوجيا: وهي كلمة إغريقية قديمة مشتقة من كلمتين هما (Tchno) وتعني مهارة فنية وكلمة (Logos) وتعني علماً او دراسة، بذلك يعني مصطلح التكنولوجيا تنظيم المهارة الفنية (تكنولوجيا المعلومات والانترنت، المعهد الوطني للعلوم) وقد ارتبطت التكنولوجيا بالصناعات لمدة تزيد على القرن والنصف قبل أن يدخل مفهوم التكنولوجيا عالم التربية والتعليم. ويمكن تعريفها على أنها مهارات او قنن اي دراسة المهارات بشكل منطقي لتأدية وظيفة محددة. وعرف جلبرت (Galbert) التكنولوجيا هي التطبيق النظامي للمعرفة العلمية او معرفة منظمة من اجل اغراض علمية. وإن للتكنولوجيا ثلاثة معان:

- 1- تكنولوجيا كعمليات (Processes) وتعني التطبيق النظامي للمعرفة العلمية.
 - 2- تكنولوجيا كنواتج (Products) وتعني الادوات والاجهزة والمواد الناتجة من تطبيق المعرفة العلمية.
 - 3- التكنولوجيا كعملية ونواتج معاً وتستعمل بهذا المعنى عندما يشير النص الى العمليات ونواتجها معها، مثل تقنيات الحاسوب.
- وعرف فؤاد زكريا بأنها الادوات والوسائل التي تستخدم لأغراض عمليات تطبيقية والتي يستفيد منها الانسان في عمله لأكمال قواه وقدراته وتلبية تلك الحاجات التي تظهر في إطار ظروفه الاجتماعية ومرحلته التاريخية ويتضح من هذا التعريف مايلي:-

- 1- ان التكنولوجيا ليست نظرية بقدر ماهي عملية تطبيقية تهتم بالاجهزة والادوات.
- 2- ان التكنولوجيا تستكمل النقص في قدرات الانسان وقواه.
- 3- ان التكنولوجيا وسيلة للتطور العلمي.
- 4- ان التكنولوجيا وسيلة لسد حاجات المجتمع. (غنم، 2007).

2-3- تطور تكنولوجيا الاتصالات

لقد شهد العالم في السنوات الأخيرة تطوراً مهماً في نظم ووسائل تكنولوجيا الاتصالات (Communications Technology) حتى أصبح من الصعب على الإنسان متابعة الاختراعات الجديدة في هذا المجال لقد تطور الهاتف التقليدي عدة تطورات مذهلة وكذلك التلكس الذي تطور إلى تليتكس والفيديو إلى فيديو تكس وكذلك الاستخدام البدائي لشبكات التلغراف مروراً باستخدام انماط متعددة كالاسلاك النحاسية فالضوئية وغيرها. حيث تنامت السعة والكفاءة من اجل فعالية التخزين وسرعته ونقل البيانات عبر شبكات الهاتف والوحدات الخلوية ومختلف وسائل الاتصال عن بعد والتبادل الاسلكي

وبروتوكولات التبادل المعلوماتي عبر وسائل الاتصال المتعدد (عرب، 2004 : 9) مثل الأقمار الصناعية والانترنت والبريد الالكتروني، والهاتف الخليوي ولا يزال التطور مستمراً في مجال تكنولوجيا الاتصالات بشكل مذهل جعل من الممكن نقل المعلومات من أي مكان في العالم إلى أي مكان آخر بفاعلية وسرعة عالية. (تكنولوجيا المعلومات والانترنت، المعهد الوطني للعلوم). وان الاتصالات مفهوم يتداخل مع كثير من العلوم الانسانية، مثل الاجتماع وعلم النفس وعلم الادارة وغيرها من العلوم التي تهتم بدراسة الاتصال (الجردي، 1985 : 21). ويمكن تعريف الاتصالات: بأنها مجموعة من الاجراءات والطرانق والوسائل والتربيتات التي تكفل انتاج وتوصيل واستخدام البيانات اللازمة لاتخاذ قرارات سليمة الاتجاه صحيحة التوقيت، (الطائي، 2000 : 69) ومن التطورات الحاصلة في عالم تكنولوجيا الاتصالات:

1. شبكة اسلاك النقاط الساخنة: مكنتنا التكنولوجيا الحديثة من التنقل في المنزل أو الامكن العمة من حمل الكمبيوتر الجيبى متحرراً من أي كبلات قادر على ارسال وتلقي البريد الالكتروني أو التجول في الانترنت بحرية وفي علم 2004 تمكن المسافرون من استخدام الانترنت على متن طائرة المانية تلك الحرية كلها حققها تقنية النقاط الساخنة أو مطلق عليها الشبكات المحلية اللاسلكية **Wireless Local Area Network / WLAN** حيث تسمح تلك التقنية بالاتصال عبر الاسلاك. النقاط الساخنة (**hot spot**) هي عبارة عن أماكن يمكن فيها استخدام تقنيات الربط اللاسلكي بالانترنت التي ازداد انتشارها في مختلف انحاء العالم الامر الذي يحقق مفهوم حرية الربط الدائم مع الشبكة في أثناء الحركة في أي وقت ومن أي مكان اذن فكل محتاجة لاستخدام هذه التقنية هو جهاز محمولة به البطاقة اللاسلكية ومكان به نقطة ساخنة في حال استخدام الكمبيوتر المحمول. وبالمقارنة مع التكنولوجيات الاخرى فقد استطاعت الشبكات المحلية اللاسلكية باستخدام اشترارات الراديو (**WLAN**) التغلب على مشكلة نقل المعلومات اللاسلكية لمسافات بعيدة نسبياً وبتكلفة معتدلة حيث تفوقت على الاشعة تحت الحمراء وتفوقت ايضاً على المحمول اذ انها لا تتوفر بكميت كافية في السوق حالياً. هناك جهات تختبر مستوى التشغيل التبادلي في تجهيزات الشبكات المحلية اللاسلكية فهي اتحاد صناعي يعرف باسم **Wireless Ethernet** **WECA / Compatibility Alliance** اي اتحاد توافق الانترنت اللاسلكي وتدمج المنتجات التي تجتاز اختبارات هذا الاتحاد بختم الصحة (**Wi-Fi (Wireless Fidelity)** ولحماية نقل المعلومات والبيانات ضد التنصت والتجسس تستخدم تجهيزات الشبكات المحلية اللاسلكية برامج التشفير وطرق التحقق من هوية المستخدم لضمان امان نقل البيانات. يتصدر العالم حالياً الولايات المتحدة الامريكية واوروبا الغربية في رصد النقاط الساخنة. أما البلاد العربية فما زالت عدد النقاط الساخنة محدوداً وبدأ يزداد في الآونة الاخيرة وبخاصة في الامارات العربية والكويت والسعودية والبحرين (المعلومات تكنولوجيا: اسلاك النقاط الساخنة). وتعد الاعمال الالكترونية اللاسلكية احد التحديثات المتقدمة لحالة النسيج بين نظم الحوسبة والاتصال. بل هي فتح جديد في توسعت حقل الاتصال والحوسبة مضيفة بعدا جديدا وهو سهولة وعمومية الاستخدام أو ملعب عنه بلجاز (المستخدم). وتعد ابرز تطبيق لفكرة تكاملية وسائل تقنية المعلومات امتلزت ضمن مسيرة تطورها جهودا مبدعة في حقل صناعة الحواسيب ومكوناتها المادية (كاجهزة) وفي حقل صناعة البرمجيات التي مثلت الدم الحي والمتدفق لنظم المعلومات واتاحت عبر تطبيقاتها اوسع افادة من اجهزة الكمبيوتر (منتديك كويت توب: 2004).

2. **تكنولوجيا الحاسبات واستخداماتها:** تعتبر الحاسبات الالكترونية من اهم التكنولوجيات الحديثة إذ ظهرت الحاسبات الالكترونية خلال العقد الخامس من القرن الماضي وسرعان ما انتشرت على النطاق التجاري خلال العقد السادس منه، وغدت بعد اربعة عقود من تطورها من اكثر الوسائل التي تعتمد عليها الدول في شتى المجالات، واصبحت ضرورة ملحة لمواكبة مسيرة التطور السريع في العالم، فضلاً عن حداثة تاريخها فقد وصل تأثيرها الى الدرجة التي جعلت بعض الناس يطلقون على عصرنا هذا، عصر الحاسبات الالكترونية، وسواء أصبحت هذه النتيجة أم لم تصبح فلنا لن نستطيع أن ننكر الدور الكبير الذي تؤديه هذه الاجهزة او نتجاهل تأثيرها العميق في حياتنا المعاصرة. وتستخدم الحاسبات في مجالات كثيرة، إذ يستعين بها الانسان في السيطرة على الاعمال اليومية جميعها (يقو وآخرون، 1989: 7). إذ إن التغيرات الجذرية في تصميم الحاسبات الالكترونية ومواصفاتها وامكانيات الوحدات المكونة للجهز كانت سريعة ومذهلة مما ساعد على دخول نظام الحاسبات مجال الاعمال كأداة سريعة ودقيقة (حلمي، بدون سنة: 4). وتعرف الحاسبات الالكترونية: على أنها آلة تغذى بالتعليمات والمعلومات من قبل الانسان لتقوم بمعالجة المعلومات بطريقة مرسومة ومخطط لها، وتنفيذها بكل دقة وأمانة فهي لا تتعب ولا تمل من العمل الذي تقوم به، وهي خلد مثالي مطيع ينفذ كل ما يتطلب منه ولا ينحرف يميناً او يساراً عن التعليمات التي تعطى له. (بكر، 1989: 28)

3. **شبكات الحاسبات الالكترونية** بعد حلول الألفية الجديدة أصبحنا في طريقنا لربط العالم بالشبكات وقد بدأت بالتغلغل في جميع جوانب حياتنا. حيث وجود الكمبيوترات الشخصية وخاصة التي يمكن حملها في أي مكان وامكانياتها العالية لربطها بشبكة الاتصالات (شنيدر واماتو، 2003: 13). أدى إلى حالة الدمج أو التزاوج بين الحاسبة والشبكة هذا التزاوج الذي قام على فكرة توفير وسائط وبيئات لمعالجة البيانات وتبادلها من مكان إلى آخر والتطور المستمر في الاتصالات وشبكة الهاتف وظهور الحاجة إلى نقل المعلومات وتبادلها هنا ظهرت شبكات الحاسبات الآلي التي تقوم بنقل المعلومات وتبادلها بسرعة وسهولة فضلاً عن ذلك تكون مرنة وصوتية (مونتديت كويت توب، 9: المعطيات الخلية). ومن أهم هذه الشبكات: شبكة الاتصالات باعتماد الحاسبات: قد تكون الحاسبة والاتصالات السلوكية واللاسلكية في عالم الصناعة الواسعة من أكثر الميادين الناجحة التي تقوم بإدارة الاعمال إذ يدخل المجزفون الجدد باستمرار وباستراتيجية قوية وتقنيات مبتكرة وقيادة ذكية (Ivancevich, Lorenzi, Skinner, Crosby, 1997: 527) إذ إن الاتصالات تعتمد على الحاسبة والاجهزة الملحقة بها وخاصة المحطت الطرفية وقد تكون المسافة بين المستخدم والحاسبة قصيرة جداً مثل الحاسبات المايكروية أو الاتصال من خلال اجهزة الهاتف المرتبطة بالحاسوب التي تكون المسافة بعيدة. الامر الذي يتطلب استخدام الاقمار الصناعية أو ان العلاقة المباشرة بين الحاسوب والمستخدمين لها يتم عن طريق تقسيم الحاسوب بين عدة مستخدمين، فغالباً ما يقع نظام المعلومات في موقع معين وينتشر المستخدمون في مواقع أخرى مختلفة والتي تحتاجها الكثير من المنظمات. ويكون الاتصال عبر شبكات الحاسبات هو الافضل اقتصادياً من الهاتف والتلكس (الطائي 2000 : 77). كما إن اختيار التقنية الصحيحة سوف يعزز النجاح أما اختيار التقنية الخاطئة واستخدامها فلا يحقق الغرض، فالاشخاص هم الذين يتحكمون بالتقنية ويطبقونها إذ إن التقنية لا تنسم بالحكمة والتيقظ (مجلة الدراسات مالية والمصرفية، 2001: 63). ويمكن تعريف شبكة الحاسبات: مجموعة من الحاسبات التي توزع على مواقع مختلفة وتربط بينها وسائل الاتصالات المختلفة

- وتقوم بتبادل المعلومات والبيانات الرقمية والاشتراك في المصالح المرتبطة بها (وسائل الاتصال هي: (كيبل المحورية، أسلاك الهاتف، الأقمار الصناعية) وغيرها وتشمل أنواع الشبكات:
- أ. **الشبكات المحلية:** وتدار من قبل المؤسسات والشركات الخاصة وكذلك المدارس والجامعات، وهي تتميز بسرعة الإرسال لقصر المسافة إذ تستخدم داخل البناية الواحدة.
- ب. **شبكة التراسل الرقمي:** وهي شبكة تسمح بتوفير خدمة الاتصال بين الأجهزة الرقمية المعتمدة على (المعالج الحقيقي) وأجهزة الاستشعار والتحكم وحاسبات التحكم، ويمكن استخدام هذه الشبكة في المصارف لأنها خاصة بعملاء المصرف حيث يستطيع العميل الحصول على معلومات تخص حسابه والقيام بجميع عمليات التحويلات المصرفية من خلال ATM دون الحاجة إلى نقل النقود الفعلية ويمكن من خلالها معرفة أسعار العملات في البورصة بصورة فورية.
- ت. **تقنية إرسال البيانات:** تعتمد إرسال البيانات بين وحدات الشبكة على: سرعة الإرسال وحجم ملف البيانات المراد إرسالها. (انترنت، 2002).
- ث. **شبكة الانترنت:** هو عبارة عن خطوط اتصال تلف الكرة الأرضية من جميع الجهات (ميسون، 1999: 13) وتعتبر أكبر الشبكات في العالم لأنها تربط بين دول العالم كافة وتسمح بتبادل المعلومات والملفات وتستخدمها جميع المؤسسات والشركات الحكومية والخاصة (قحوش، 2001: 15).
- 4-2- الإطار القانوني لحماية نظم المعلومات وتنظيم استخدامها:** إن أخطر مليواجه فاعلية نظم حماية المعلومات وفاعلية الانوات التشريعية لتنظيم استخداماتها وتطبيقاتها وصورها لمعالجات الجزئية للتحديات القانونية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات، تمتد لتغطية عناصر أربعة أساسية:
1. الاعتراف القانوني بالمعلومات ووسائل حمايتها في النظام القانوني.
 2. الاعتراف القانوني بصلاحيات الوسائل التكنولوجية في بيئة الاعمال والخدمات والاستثمار.
 3. التنظيم الملانم لوسائل التكنولوجيا ومعاييرها ومواصفاتها.
 4. الاعتراف القانوني بمصالح المستهلك والمستخدم وتوفير الحماية القانونية من عيوب ومخاطر التقنية وتطبيقاتها.
- وهذه العناصر الأربعة تمثل الإطار القانوني الذي تدرج في نطاقه مختلف تشريعات تقنية المعلومات، حيث لا تكون حزمة التشريع فاعلة أو كافية مالم تضمن حماية المعلومات ذاتها من أنشطة الاعتداء عليها، وحماية المستخدم من مخاطر التكنولوجيا وتختلف المواصفات ومقد يتعرض له من الأنشطة جرمية، وتوفير بيئة ملائمة للاعمال التكنولوجية بمختلف تطبيقاتها من خلال الاعتراف بالوسائل التكنولوجية بمختلف انواعها للعائد والاثبات وتوفير معايير سلامة النشاط التجاري والاستثماري في البيئة الافتراضية بذلك القدر الذي تحظى به في العالم الحقيقي أو الورقي (عرب، 2004: 5) وما يراود به من أمن المعلومات هو حماية المعلومات داخل النظم بكافة انواعه وانماطها كحماية نظام التشغيل وحماية برامج التطبيقات وحماية برامج ادارة البيانات وحماية قواعد البيانات بانواعها المختلفة.

3- الجانب التطبيقي واختبار فرضية البحث:

ومن خلال ما ذكر سابقاً يهتم البحث وتحديدًا لضمان صلته بالجانب النظري على الأقل وخاصة في مجال ممارسة الشعب المالية لأختصاصاتها وسلطاتها المتمثلة بـ (وزارة المالية) مع ما شرع في دساتير الدولة من أحكام دستورية يتضمنها نظم سلم الرواتب والتشريع الضريبي وقانون التقاعد، وبالضرورة تجسيد وتطبيق لإجراءات (إحتساب ودفع الرواتب إلكترونياً) على أرض الواقع، وذلك من خلال كفاءة هذا الجهاز الإداري في إمكانية الإعتماد بشكل أساسي على القوائم المالية المقدمة من قبل مسؤولي وموظفي شعب صرف الرواتب إلكترونياً دون الإعتماد في إعدادها يدوياً. وهذا يؤكد على أن الشعب لا تبتعد من الأخذ بالتعليمات (لديوان الرقبة المالية الإتحادي) والذي يمثل المرجع الرئيس في تطبيق النظم المحاسبي الحكومي في العراق. و يهدف التعرف أن نظام إجراءات إحتساب وصرف رواتب منتسبي جامعة ديالى والكليات التابعة لها يعمل وفق النظم المحاسبي الحكومي المركزي إلكترونياً رواتب تعرض الخطوات المتبعة في تنظيم عملية الصرف والتي تم التعرف عليها نتيجة المعايشة الشخصية مع مسؤولي وموظفي قسم مالية رئاسة الجامعة والشعب التابعة له في الكليات فضلاً بالرجوع الى القوانين والتعليمات المختصة في موضوعي المحاسبة الحكومية وسلم رواتب الموظفين.

3-1- نبذة مختصرة عن جامعة ديالى عينة البحث: تأسست جامعة ديالى 9/18 عام 1999 وتعتبر أهم مركز علمي متخصص ضمن المحافظة وقد سبق تأسيسها إنشاء كليات الهندسة و(التربية) التربية الأساسية العلمين سابقاً جاء تأسيس جامعة ديالى لحاجة ملحة تطلبت إنشاء هذا المركز العلمي منها: لإستيعاب الزخم الطلابي الحاصل في جامعت بغداد بالدرجة الأساس، ولرفد المسيرة العلمية الحضارية للمحافظة ولإستيعاب التزايد في أعداد طلبة المحافظة إضافة الى خطة لإستيعاب الوافدين من المحافظات المجاورة. وتستوعب (16000) طالب وطالبة وتضم الجامعة (13) كلية ذات تخصصات علمية وإنسانية وتضم أيضاً عدد من الوحدات والمراكز البحثية والاستشارية: المكتب الإستشاري الهندسي/ كلية الهندسة ومكتب الخدمات العلمية والإستشارية/ كلية الهندسة ومركز الحاسبة والأنترنيت ومركز أبحاث الأمومة والطفولة وحدة أبحاث الشيخوخة والمركز الصحي الجامعي ومركز التطوير والتعليم المستمر ووحدة الأبحاث المكاتب والمكتب استشاري الزراعي/ كلية الزراعة والمراكز البحثية والاستشارية ومديرية النشاط الرياضي والفني ومكتب الخدمات العلمية ومركز التوفل وتتكون جامعة ديالى من (5) مجتمعات وهي: المجمع الأول يتكون من رئاسة الجامعة ديالى وكلية التربية للعلوم الإنسانية وكلية التربية للعلوم الصرفة والتربية الرياضية والعلوم وكلية الزراعة وكلية الطب البيطري وكلية الطب وكلية العلوم الإسلامية، المجمع الثاني: كلية التربية الأساسية، المجمع الثالث: كلية القانون وكلية الهندسة، المجمع الرابع كلية الفنون الجميلة وكلية الإدارة والإقتصاد، كلية التربية للبنات في المقدادية.

3-2- الهيكل التنظيمي للجامعة والكليات التابعة لها: أن بيانات الجدول رقم (1) توضح أن ملاك جامعة ديالى والكليات التابعة لها بلغ (3071) وكان لرئاسة الجامعة من الملاك الحظ الأوفر بحكم المسؤوليات وتعدد الأقسام التابعة لها حيث بلغ عدد المنتسبين (532) حيث بلغ عدد التدريسيين (56) و(253) موظف فني وكان (201) موظف بصفة إداري و(11) موظف عقد حيث شمل قسم المالية (2) من حملة شهادة الماجستير و(6) محاسبين بالإضافة الى مبرمج عدد (1) وكان ملاك كلية التربية الأساسية (395) بينهم (180) تدريسي و(172) موظف

جدول (1): ملاك جامعة ديالى والكليات التابعة لها

المصدر من إعداد الباحثون بالاعتماد على بيانات قسم وشعب

154

جدول (2) : مساهمة الوصف الوظيفي لكل وظيفة الى إجمالي ملاك الجامعة والكليات التابعة لها

ت	الوظائف	رئيس	م.ر. هامة	عبد كلية	ق.ر.س	م.ر.	م.ر.	م.ر.	م.ر.
1	العدد	1	2	7	1299	811	834	49	68
2	نسبة المساهمة	%0.03	%0.07	%0.23	%42.30	%26.41	%27.16	%1.60	%2.21
									3071
									%100.00

المصدر: من إعداد الباحثون بالإعتماد على بيانات قسم وشعب المالية 2018

أهم النتائج التي توصل إليها الباحثون:

1. إنخفاض عدد العاملين من الموظفين الذين يعملون في قسم وشعبة المالية بعنوان وظيفي محاسب وتقليل فرص ارتكاب الأخطاء لأن البيانات يتم إدخالها ومعالجتها باستخدام الحاسوب الإلكتروني.
 2. باستخدام الحاسوب يتم إعداد القوائم الخاصة بالرواتب من خلال إدخال البيانات الشخصية عن الموظفين.
 3. تحقيق الدقة وتوفير البيانات المطلوبة في أقل جهد مبذول وأقصر وقت وتحقيق للأهداف بشكل تفصيلي لا يستطيع النظام اليدوي تحقيق ذلك إلا بصعوبة.
 4. بالإمكان استخدام الحاسوب في عمليات دائرة الحسابات الأخرى من تبويب وتسجيل للمعاملات وفق تصنيف دليل الموازنة الجارية والتنبيه من خلاله بعدم تجاوز الصرف عن المبالغ المخصصة وحسب تصنيف الدليل (فصل، ملحق، نوع).
- 3-4 الخطوات التنظيمية:** وهي الخطوات الخاصة بفتح الموظفين حسب جدول الرواتب الجديد حيث قسم المشرع العراقي الموظفين إلى عشرة درجات وظيفية وعلى النحو الآتي:
1. الدرجة الأولى/ وتشتمل على منهم بدرجة مدير ممن يمتلكون مهارات إدارية أو قانونية وخدمة لا تقل تسعة عشر سنة لحملة شهادة الدكتوراة عند التعيين واثنين وعشرون سنة لحملة شهادة الماجستير وتقسم لـ (11) مرتبة.
 2. الدرجة الثانية/ وتتعلق بالموظفين الذين لديهم مؤهلات تخصصية في مختلف المجالات التي تجعلهم معاونون المدراء وخدمة لا تقل عن اربعة عشر سنة لحملة الدكتوراة عند التعيين وسبعة عشر سنة لحملة الماجستير وتضم هذه احدى عشر مرتبة.
 3. الدرجة الثالثة/ وتتعلق بالموظفين ذوي التأهيل التخصصي معاون رئيس مهندسين او معاون رئيس التخصصات العلمية او مدير فني او وتضم هذه الفئة احدى عشر مرتبة.
 4. الدرجة الرابعة/ وتشمل الموظفين ذوي الاختصاصات اقدم التخصصات العلمية او معاون مدير فني احدى عشر مراتبة.
 5. الدرجة الخامسة/ وتشمل وظائف الموظفين ذوي الاختصاصات رئيس ملاحظين أقدم أو أول تعيين الحاصل حملة الدكتوراه التي لا يمكن الحصول عليها باقل من (3) سنوات بعد الشهادة الجامعية (492) ويكون في المرتبة الاولى من الدرجة الخامسة. احدى عشر مراتب.

6. الدرجة السادسة: وتشمل وظائف الموظفين ذوي الاختصاصات معاون رئيس ملاحظين أو أوتعين من حملة الشهادة الأولية التي مدة دراستها 5 في الأقل بعد الدراسة الاعدادية (362) ويكون اولى من الدرجة السادسة أو الثالثة من الدرجة حملة الماجستير ومايعادلها وكلية الطب العراقي مدة (6) سنوات بعد الاعدادية احد عشر مراتب.

7. الدرجة السابعة : وتشمل وظائف الموظفين ذوي الاختصاصات ملاحظين فنيين أو أول تعيين حملة الشهادة الجامعية الأولى (بكارلوس) الأولى – من الدرجة السادسة

8. الدرجة الثامنة : وتشمل وظائف الموظفين ذوي الاختصاصات ملاحظين فنيين أو أول تعيين كل من الاولى من الدرجة حملة شهادة الاعدادية و الخمسة من الدرجة حملة شهادة المعاهد سنتين بعد الاعدادية

9. الدرجة التاسعة : وتشمل وظائف الموظفين ذوي الاختصاصات رئيس ملاحظين حرفي أو أول تعيين حملة شهادة المتوسطة في المرحلة الاولى من الدرجة

10. الدرجة العاشرة : وتشمل وظائف الموظفين ذوي الاختصاصات حرفي أو أول تعيين حملة شهادة الاولى من الدرجة لايحمل شهادة - الرابعة حملة شهادة الابتدائية.

3-5- حق الموظف في الراتب: المادة 16- قانون تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (1) لسنة 1999 واستبدلت بالنص الاتي:

1. يستحق الموظف راتب وظيفته عند التعيين بدءاً من تاريخ مباشرته بوظيفته، وإذا لم يباشِر خلال عشرة ايام من تاريخ تبليغه بالتعيين عدا ايلم السفر المعتادة يعد امر التعيين ملغياً، ولجهة التعيين في حالة تقديم عذر مشروع امهال الموظف مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه بالتعيين لغرض المباشرة، وبانقضاءها يعد التعيين ملغياً.

2. يستحق الموظف الملغاة وظيفته أو المستغنى عنه أو المعزول أو المفصول بدون أن تسحب يده راتبه لغاية اليوم الذي يبلغ فيه الأمر إلا إذا كانت واجباته تستوجب اجراء التسليم فيسمح له بمدة مناسبة ويعتبر ارسال نسخة من الأمر الى الموظف أو محل إقامته الدائم تبليغاً لغرض هذه المادة.

3. يتكون راتب الموظف من عنصرين أساسيين هما:

أ. الاستحقاقات: وتشمل الراتب الأساسي – علاوات الاختصاص – طبيعة العمل – الشهادة – المخاطرة – العلاوة الإدارية- العلاوة الاجتماعية- بدل الانتقال- علاوة غلاء المعيشة

ب. الاستقطاعات: وتشمل قسط التقاعد بموجب قوانين التقاعد وضريبة الدخل وأية استقطاعات أخرى.

4. المخصصات الخاصة: المادة (12) من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العلم من قانون 22 لسنة 2008

أ. يمنح الموظف المتزوج مخصصات إعالة قدرها (50000) خمسون ألف دينار تمنح لأحدهما عندما يتقاضى الزوج وزوجته راتباً وظيفياً أو تقاعدياً

ب. تستحق الموظفة التي توفي عنها زوجها أو اصاب بمرض أقعده عن العمل المخصصات المنصوص عليها في الفقرة (اولا) من هذا البند في حالة عدم تقلضه راتباً تقاعدياً.

ت. يمنح الموظف المتزوج مخصصات أطفال قدرها (10000) عشرة آلاف دينار عن كل طفل ولغاية الطفل الرابع .

ث. يستمر منح مخصصات الأطفال وتتوقف عند بلوغ سن الثامنة عشر حال ترك الدراسة والحصول على دخل خاص به.

5. المادة - 17 - من قانون رواتب موظفي الدولة والقطاع العلم من قانون رقم 22 لسنة 2008 شروط الاحالة على التقاعد وحسب النص القانوني لقانون التقاعد العلم لسنة 2007 ما يأتي :- تتحتم إحالة الموظف إلى التقاعد في إحدى الحالتين الآتيتين :

أ. عند إكماله سن الـ (63) الثلاثة والستين من العمر وهي السن القانونية للتقاعد بغض النظر عن مدة خدمته ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .

ب. إذا قررت اللجنة الطبية الرسمية المختصة عدم صلاحيته للخدمة .
ت. لرئيس مجلس الوزراء بقتراح من الوزير المختص أو رئيس الجهة غير المرتبطة بوزارة تمديد خدمة الموظف لمدة لا تزيد على (3) ثلاث سنوات عند إكماله السن القانونية للإحالة على التقاعد مع مراعاة ندرة الاختصاص و نوعية الوظيفة وحلجة الدائرة لخدمته .

3-6- القانون الضريبي: وأما القانون الضريبي يضع الأحكام العامة التي تسري على كل مكلف وتلقي على عاتقه التزاماً بدفع الضريبة طبقاً لعنصر الإيجار، حيث تعد الضرائب مورداً سيالياً وأن فرضها أستوجب إصدار قانون يعبر عن سيادة الدولة ويضمن توزيع التكاليف العامة بين أفراد المجتمع ولهذا السبب فلن تقرير (سن) الضرائب يكون من اختصاص السلطة التشريعية كونها مؤلفة من ممثلي الشعب (البرلمان) الذين يوافقون بمحض أرائهم الكلمة على فرض الضرائب بصيغة قانونية ضمن التشريع الضريبي. والجدول رقم (3) يوضح فئات الموظفين والسماحات القانونية لضريبة الدخل.

جدول (3): الدرجات الوظيفية لقانون سلم رواتب الموظفين 2008 وقانون ضريبة الدخل رقم 113 لـ 1982 المعدل

الدرجة الوظيفية	الراتب	مقدار المعافاة المعنوية	عدد سنوات للترقية	المعاملات التقاعدية	مقدار المساح
1	910	20		الاعزب أو الارمل أو المتزوج ومخولات زوجته تخضع بصورة مستقلة	208333
2	723	17	5	المتزوج وزوجه ربة بيت	166667
3	600	10	5	الموظفة وزوجها عجز عن العمل	416667
4	509	8	5	المطلقة أو الارملة مستقلة بذاتها	266667
5	429	6	5	الموظف تجاوز عمره 63 عام	208333
6	362	6	4	ساعات لكل طفل	16667
7	296	6	4	احتساب نسبة الضريبة 3%	625
8	260	3	4	احتساب نسبة الضريبة 5%	1042
9	210	3	4	احتساب نسبة الضريبة 10%	4167
10	170	3	4	احتساب نسبة الضريبة 15%	

والأمثلة الآتية تمثل التطبيقات العملية لأحتساب الإستقطاعات الضريبية

1. موظف و زوجته موظفة ولديه اربعة اطفال

$$453000 \times 13\% = 58890 \text{ (سماحت التقاعد، } 3\% \text{ للحشد الشعبي والنازحين) } = 58890$$

$$453000 \times 0.008 = 3624 \text{ (امانفت وزارة المالية (احتياطات طوارئ))}$$

$$12 \times 390486 = (3624 + 58890) - 453000$$

$$= 4685832 - 2500000 \text{ (سماحت الموظف وزوجته موظفة) } + 8000000 (4 \times 20000 \text{ اطفال) } = 1385832$$

مقياس الضريبة: $1000000 = 70000 + [(7500 = 3\% \times 250000), (12500 = 5\% \times 250000)]$
 $(50000 = 10\% \times 50000)$

$$15 \times 385832 = 57875 \quad 10656 = 12 \div \text{شهري}$$

2. موظف و زوجته ربة بيت وعمره تجاوز 63 عام:

$$1230000 \times 13\% = 159900 \text{ و } 1230000 \times 0.008 = 9840$$

$$1060260 = (9840 + 159900) - 1230000$$

$$12723120 = 12 \times 1060260$$

$$12723120 - (4500000 \text{ سماح موظف و زوجته ربة بيت} + 3000000 \text{ سماح اضافي لموظف تجاوز عمره } 63 \text{ سنة}) = 7923120 \text{ الدخل الخاضع للضريبة}$$

$$\text{مقياس الضريبة: } 1000000 = 70000 \text{ و } 15\% \times 6923120 = 1038468$$

$$1108468 = 70000 + 1038468 \text{ ضريبة الدخل سنويا } 1108468 \div 12 = 92372 \text{ ضريبة الدخل شهريا.}$$

3. موظف و زوجته ربة بيت وعمره تجاوز 63 عام:

$$1230000 \times 13\% = 159900$$

$$1230000 \times 0.008 = 9840$$

$$1060260 = (9840 + 159900) - 1230000$$

$$12723120 = 12 \times 1060260$$

$$12723120 - (4500000 \text{ سماح موظف و زوجته ربة بيت} + 3000000 \text{ سماح اضافي لموظف تجاوز عمره } 63 \text{ سنة}) = 7923120 \text{ الدخل الخاضع للضريبة}$$

مقياس الضريبة: $1000000 = 70000$

$1038468 = 15\% \times 6923120$

$1108468 = 70000 + 1038468$ مبلغ ضريبة الدخل سنويا

$92372 = 12 \div 1108468$ مبلغ ضريبة الدخل شهريا.

3-7- التنظيم الإلكتروني من قبل مسؤولي شعبة صرف الرواتب لقائمة الرواتب الخاصة بمنتسبي الجامعة والكليات التابعة لها وتذكر كافة المتغيرات ضمن العمود الخاص بالملاحظات.

1. تدرج كافة المتغيرات مع القوائم بشرح وافٍ لكل الاستحقاقات.
2. تنظيم قوائم خاصة بالاستقطاعات بغية صرفها الى الجهات الدائنة (دائرة التقاعد، الهيئة العامة للضرائب، المصرف العقاري، المصرف الزراعي ومصرف الراجحي).
3. تنظيم الكترونياً خلاصة قائمة رواتب المنتسبين بصفتهم على الملاك الدائم (الراتب الاسمي، مخصصات الخدمة الجماعية، والعقود (وزاري، جامعي، إداري) وتتضمن صافي المستحقات بالصرف بعد طرح الاستقطاعات (التوقيفات التقاعدية ومبلغ الضريبة) والأمانات (الإستقطاعات بخمة المنتسبين).
4. ترسل قوائم الرواتب الى قسم التدقيق في رئاسة الجامعة.
5. تنظم صكوك الرواتب المستحقة لكل كلية على حدة ويسجل فيها المبلغ الخاص بها مع أسماء اللجنة المخولة بالإستلام.

أهم النتائج التي توصل اليها الباحثون :

أ. أدى إستخدام الحاسوب الإلكتروني في البيانات الكثيرة الحجم عن السرعة الهائلة في معالجتها والحصول على المعلومات المفيدة

ب. عززت البرامج المتعددة واللغات الخاصة بها لمعالجة البيانات وخاصة التي تعمل في بيئة نظام النوافذ مثل (Windows) من إمكانية كتابة النظم المحوسبة في شتى المجالات خصوصاً النظم المحاسبية والتي تعتمد في أساس عملها على مجموعة من العمليات المحاسبية وتحويل وإضافة وحذف فضلاً عن العمليات المحاسبية المتنوعة.

ت. أن النظم المحوسبة الكفوءة (النظم المرنة) تمكن مستخدميها من راء الإعدادات المستقبلية بشكل سهل دون اللجوء الى المتخصصين في أعداد هذه الأنظمة، لذا يمكن إضافة مخصص جديد في نظام الرواتب بمجرد تعريف هذا المخصص من واجهة إعداد مصممة من قبل المبرمج.

3-8- أهم محددات استخدام الحاسبات الألكترونية في نظام احتساب الرواتب في جامعة ديالى:

1. أن استخدام الحاسوب في احتساب رواتب الموظفين لم يلغي العمل اليدوي إذ بقي سجل الرواتب وسيلة للرقابة والتدقيق على الرواتب التي تم احتسابها باستخدام الحاسوب الأمر الذي أدى الى ازدواجية العمل.
2. أن الكثير من موظفي الحسابات في قسم وشعب المالية ينظر الى أن استخدام الحاسوب في نظام الرواتب لا يتعدى عملية طباعة كشوفات النهائية لقوائم الرواتب. وهذا يدل الى قلة الوعي لدى مستخدمي النظام حول إمكانية الإستفادة من عملية استخدام الحاسوب مثل هذه الأنظمة.

3. أن استخدام الحاسوب الإلكتروني يصاحبه الكثير من المخاطر التي لا بد وأن تأخذ بنظر الاعتبار عند تحديد إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بأمن الأجهزة والبرامج والبيانات ويستلزم توفير مجموعة من وسائل الحماية:

- أ. وجود حملة على منافذ الغرف التي يوجد داخلها الحاسوب.
- ب. يمنع استخدام الآلة للمشغلين من الأفراد المصرح لهم بذلك.
- ت. تغيير كلمات السر المستخدمة في الحاسوب وذلك حتى لا يتم إكتشافها حفاظاً على البيانات من التلاعب فيها.
- ث. حفظ الوسائط المستندة لخرن البيانات والمعلومات في مناطق آمنة تتوفر فيها حملة من المخاطر.
- ج. وجوب الاحتفاظ بنسخ من الملفات والبرامج للمحافظة على البيانات. تزويد الحاسوب بأر تحديثات عن برامج لمعالجات الفيروس التي قد تصيب أنظمة الحاسوب حتى يتم الحفاظ على البيانات داخل الحاسوب.

4- الإستنتاجات والتوصيات:

1-4- الإستنتاجات

1. ظهر في مجال استخدام الحاسوب في العمل المحاسبي العديد من الأنظمة والبرامجيات الجاهزة في تطبيقات محاسبية متنوعة تتعلق بمجالات وفروع المحاسبة المختلفة فالمحاسبة المالية والإدارية والتحليل المالي إضافة الى التدقيق والتي يمكن استخدامها لتسهيل العمل المحاسبي وتوسيع نطاق مخرجات خدمة للمستفيدين .
2. بدأ قسم الشؤون المالية في جامعة ديالى والوحدات الحسابية في الكليات والمراكز التابعة لها باستخدام نظام الحاسوب في العمل المحاسبي منذ عام 1996 من خلال تطبيق برامج جاهزة لنظام الرواتب تلاه نظام السجلات وقد اتسم هذا الاستخدام بعدم الانتظام وعدم التطور إذ لا زالت الجامعة وحتى اليوم تستخدم نظم العمل اليدوي الى جانب العمل الآلي، ولا زال اعتمادها على مخرجات العمل الآلي محدود رغم توفر الإمكانيات الكبيرة من أجهزة حاسوب وبرامج وتعدد أقسام ومراكز الحاسوب في الجامعة .
3. ما زال المدقق الداخلي في جامعة ديالى بعيد كل البعد من نظم الحاسوب فلا دور له في اعتمادها في عمليات التدقيق وبرامجه وإجراءاته، رغم التطور الكبير الذي حصل في هذا المجال، ودوره محدود في تدقيق مدخلات ومخرجات وعمليات تشغيل النظام المحاسبي في ظل الحاسوب فهو لا يتعدى تدقيق المستندات الأصلية قبل الصرف ثم مطابقة مخرجات الحاسوب مع نظريتها في ظل النظام اليدوي ويعود السبب في تأخر المدقق الداخلي من نظم الحاسوب الى إزدواجية العمل اليدوي والآلي وذهب جهد المدقق وتركيزه على العمل اليدوي، إضافة الى عدم تأهيل المدقق على نظم الحاسوب وقلة معرفته بها.
4. وجود الكادر المؤهل للعمل في النظام المحاسبي الحكومي وباستخدام الحاسوب الإلكتروني إذ يحتوي قسم المالية جامعة ديالى وشعب الكليات التابعة له على موظفين هم من حملة الشهادات الجامعية مما دعا جامعة ديالى والكليات التابعة لها بالتعامل مع المؤسسات الأخرى باستخدام حوسبة أعمالها الإدارية والمحاسبية.
5. وجود موظف (1) من حملة البكالوريوس إختصاص محاسبة لتنظيم قوائم الرواتب الخاصة بمنتسبين الجامعة والكليات التابعة.

6. وجود موظفين في بعض الشعب المالية التابعة للكليات هم من حملة شهادات مختلفة (مترجم، إعلام، باحث إجتماعي).
7. زيادة الوعي لدى منتسبين جامعة ديالى والكليات التابعة لها بصورة عامة وموظفي قسم وشعب المالية بصورة خاصة في مجال الاستفادة من أجهزة الحاسوب الالكتروني المتطورة لحل المشاكل المحاسبية.
8. توفر الإمكانيات المادية التي ساعدت في تقدم الجامعة والكليات التابعة لها في استخدام الحاسوب الالكتروني في أغلب أعمالها الإدارية والمالية.
9. مشاركة موظفي قسم وشعب المالية في الدورات التدريبية.
10. قلة الأخطاء في إعداد القوائم الخاصة برواتب منتسبي الجامعة والكليات التابعة لها الأمر الذي أدى الى توفير الوقت وتقليل الجهد في عمليات التدقيق.
11. تحديث تشريعية متمثلة بغالب القوانين الخاصة بتطبيق الحكومة الالكترونية على كافة المستويات وزارات ومحاكمات وجهت مستقلة وغيرها

4-2- التوصيات:

1. ضرورة وجود مبرج مختص ذو مؤهلات علمية وعملية بالبرامج ومحلل بنظم الحاسوب الالكتروني في القسم والشعب المالية في الكليات.
2. العمليات المحاسبية باستخدام الحاسوب الالكتروني من قبل المبرمج يتم مقلنة نتائجها من قبل المحاسب.
3. توفير على الأقل موظفين (2) من حملة الشهادة الجامعية إختصاص محاسبة قسم المالية جامعة ديالى وشعب الكليات التابعة له لتنظيم قوائم رواتب الخاصة بمنتسبين الجامعة والكليات التابعة لها.
4. ضرورة الاستفادة من الامكانيات الهائلة لنظم الحاسوب في مجال العمل المالي والمحاسبي تحقيقاً لمزايا هذه النظم في تطوير واجراءات العمل لديها .
5. العمل بصورة مستمرة على تدريب مشغلي اجهزة الحاسوب في الجامعة وزيادة تأهيلهم ومقدرتهم على ممارسة دورهم على الوجه الاكمل.
6. على جامعة ديالى والكليات التابعة لها ضرورة الاستفادة من الامكانيات الهائلة لنظم الحاسوب في مجال العمل المالي والمحاسبي تحقيقاً لمزايا هذه النظم في تطوير وجراءات العمل لديها.
7. العمل بصورة مستمرة على تدريب مشغلي اجهزة الحاسوب في الجامعة وزيادة تأهيلهم ومقدرتهم على ممارسة دورهم على الوجه الاكمل.
8. الغاء نظم العمل المحاسبية اليدوية والاعتماد كلياً على نظم الحاسوب للاستفادة من مزاياها الكبيرة المنعكسة على دقة العمل المحاسبي وسرعة انجازه وتوفير الكم الهائل من البيانات المفيدة في تطوير الجامعة وتحقيق اهدافها، والوصول الى نظم معلومات محاسبي شمل مالي، اداري، تكاليفي.
9. ينبغي على المسؤولين في الجامعة وعمادات الكليات ومسؤول امن الحاسبات فيها توجيهه للعناية المستمرة لاجراءات الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب بنوعها العلمية والتطبيقية لاهميتها الكبيرة في اقامة نظام رقابة داخلية فعال.
10. ضرورة قيام قسم المالية في رئاسة الجامعة باتخاذ خطوات جادة ومنروسة نحو تطوير عمليات المالية في الجامعة في مجال استخدام الحاسوب والنهوض بها بحيث تصبح بإمكانها مواجهة التحديات التي ظهرت

مع اذخار الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية من ناحية ومن ناحية اخرى مواكبة التطورات الحاصلة في اساليب استخدام الحاسوب في النظم المحاسبية في الدول المتقدمة في هذا المجال، ومن اهم الاجراءات التي ينبغي على قسم المالية اتخاذها هي ما يلي:

11. اقامة دورات للمحاسبين المتخصصين بعمل المالية بأنظمة الحاسوب في الجامعة والكليات من اجل اطلاعهم على احدث التطورات الحاصلة في مجال اجهزة الحاسوب والبرامجيات الخاصة بالنظم المحاسبية والاساليب الحديثة في عمل أنظمة الحاسوب ومنح الحوافز المالية للمبدعين والمتقدمين منهم مع ضرورة الاهتمام بالمقترحات التي يقدمونها باعتبارها مصدراً لتطوير العمل المالي.

أ. عقد الندوات والاجتماعات مع المحاسبين وكذلك المؤتمرات حول موضوع النظم المحاسبية باستخدام الحاسوب لنشر الوعي الثقافي حول اساليب استخدام الحاسوب في العمليات المالية والامكانيات الهائلة التي يوفرها الحاسوب في مجال المحاسبة.

ب. اعداد دليل خاص بالانظمة المحاسبية في ظل الحاسوب بحيث يتضمن كافة المعلومات التفصيلية عن خطوات العمليات المحاسبية وينبغي الاعتماد على احدث المصادر ذات العلاقة بالموضوع عند اعداد الدليل وان يكون بالامكان تطبيقه في ظل أنظمة الحاسوب الموجودة في الجامعة ومن الضروري تحديث هذا الدليل دورياً عن طريق اضافة كل ما هو حديث في هذا المجال.

ج. اعداد البحوث والدراسات حول موضوع استخدام الحاسوب في النظم المحاسبية بشكل عام و المحاسبة بشكل خاص ومن اجل تطوير العمل المالي في هذا المجال.

يجاد قانون خاص يفرض على جميع المؤسسات الحكومية من وزارات ومحاظلات وكل تقسيماتها الإدارية وغيرها، العمل عبر بواباتها الالكترونية وان كل من يخالف هذا القانون عليه ان يتحمل التبعت القانونية.

المصادر

الكتب العربية

[1] أبن كثير، الإمام عماد الدين أبي الفداء إسماعيل، تفسير القرآن الكريم، طبعة دار ابن الجوزي - السعودية، 2008.

[2] احمد، عبدالله عبد السلام، رفع كفاءة التطوير في نظم المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية بهدف تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، 2002.

[3] إسماعيل وكراجه، مدحت محمد إسماعيل وعبد الحليم كراجه، (المحاسبة الحكومية بين النظرية والتطبيق)، الطبعة الأولى، عمان، 1987.

[4] بريمكند (1995) المحاسبة الحكومية الفعالة ترجمة حسن عبد الرحمن باحص، مركز البحوث والدراسات الإدارية، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1999.

[5] بكر، د. منذر نعمان، أساليب برمجة الحاسبة الشخصية، 1989.

[6] الجردى، نبيل عارف، مقامة في الاتصالات، العين: مكتبة الإمارات، 1985.

- [7] جون لارسن، ن. موش، " المحاسبة المتقدمة"، تعريب د. كمال الدين سعيد، دار المريخ 1998.
- [8] السقا، السندي، زيد هاشم، علي مال الله، نظم المعلومات المحاسبية، في الوحدات الحكومية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية واقتصادية، العدد 6، 2010.
- [9] السلطان وابو المكرم، سلطان محمد السلطان ووصفي حسن ابو المكارم، (المحاسبية في الوحدات الحكومية والتنظيمات الاجتماعية الاخرى)، دار المريخ، الرياض، 1990 .
- [10] سيمسون، آلان، الانترنت استعداد للانطلاق، مركز التعريب والبرامج، 1999
- [11] شنايدر، ديبورا ليتلجون وفيتو اماتو ، أساسيات شبكات الكمبيوتر - دار العربية للعلوم ، 2003 .
- [12] الطائي، د. محمد عبد حسين ، نظم المعلومات الإدارية ، الطبعة الثانية ، 2000 .
- [13] العبيدي ، ماهر موسى (محاضرات في المحاسبة الحكومية وحسابات الموازنة) مطبعة المعارف 1985 .
- [14] قاحوش ، نادر الفرد ، العمل المصرفي عبر الانترنت - دار العربية للعلوم ، 2001 .
- [15] المبيضين ، عقلة محمد ، " النظام المحاسبي الحكومي وإدارته و المفاهيم و الأسس و النظريات و التطبيق العملي "، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن، 1999.
- [16] الهور، محمد (أساسيات في المحاسبة الحكومية) الطبعة الاولى الاردن دار وائل 1998 .
- [17] ياقو وآخرون، يوسف اوراهو ياقو وحسن نعمة جعفر وعبد الناصر حمد، المقدمة الغنية في الحسابات مركز الفارابي، 1989.

ثانياً: الدوريات:

- [1] جامعة النول العربية ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، وزارة الاتصالات والمعلومات 1980
- [2] مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد التاسع ، العدد الأول ، 2001.

ثالثاً: المصادر الأجنبية

- [1] Hay , 1980 , Hay L. E. "Accounting for Governmental and Non for profit Entities" 6th Ed., Irwin, Inc.
- [2] Ivancevich, John M, Lorenzi, Peter. Skinner, Steven J. & Crosby, Philip B. " Management: Quality And Competitiveness ". 2nd edition. McGraw- Hill. 1997.

رابعاً: الإنترنت:

[1] غنام, ختام, مجلة المعلم, مفهوم التكنولوجيا 2007 www.almualem.net

[2] عرب, المحلمي يونس, 2004, WWW.arblow.org

[3] منتديت كويت توب, 2004, www.q8ytop.com

[4] الجزيرة التعليمية, 2002, www.